الاسرائيلي حملة كبيرة على بيت ساحور، بعد حصار دام اسبوعين. وتوجه اليها عدد كبير من جباة الضريبة في باصات صغيرة، ترافقهم أعداد كبيرة من قوات الجيش الاسرائيلي في سيارات جيب عسكرية. وبدأ الجميع بمصادرة أثاث وممتلكات في حملة امتدت منذ مطلع النهار وحتى مغيب الشمس، وشملت البيوت والمتاجر والمعامل والمشاغل. وأخذت شاحنات، جلبت لنقل البضائع والممتلكات المصادرة، في تجميع المصادرات، تمهيداً لنقلها. وكشف الصيدلي مكرم سعد عن تجريد ٥٥ عائلة من بيت ساحور من ممتلكاتها كاملة. وقدّر اجمالي ما تمّ مصادرته من ممتلكات بقيمة ثلاثة ملايين دولار. وذكر ان جنود الجيش الاسرائيلي كانوا، اذا صادفوا بيتاً أو متجراً مقفلاً، لا يترددون في خلع أبوابه؛ كما حطموا ابواب المرائب وصادروا سيارات. وبلغ بهم الامر حدّ مصادرة اسرّة النوم من احد البيوت، ممّا اضطر سكانه الى افتراش الارض. واتهم عدد من أهالي بيت ساحور جباة الضرائب بالسرقة. وأكد الياس سعد انه شاهد بعض الجباة يصادر العاباً من متجره ويضعها في سيارات خاصة، بدلاً من وضعها في الشاحنات الرسمية الخاصة بجمع الممتلكات المصادرة. وأضاف شاهد عيان آخر، ان جابياً أخذ آلة ثقب كهربائية لاستخدامه الخاص. وفي وقت لاحق، أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن انها ستقوم ببيع الممتلكات المصادرة في مزاد علني (**وكالة الصحافة الفرنسية**، نيقوسيا، ٤/١٠/١٩٨٩).

في هذه الاثناء، أجرى رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الاطرش، محادثات مع المسؤولين في الادارة العسكرية الاسرائيلية، بهدف ايقاف الجيش الاسرائيلي وجباة الضرائب عن ملاحقة سكان البلدة؛ لكن محادثاته لم تسفر عن أية نتائج ايجابية. وعقّب الاطرش على مجمل الاحداث في بيت ساحور قائلاً، ان ما قامت به سلطات الاحتلال من اجراءات تجاوزت الحدود لن تؤدي الاّ الى تعزيز تصميم سكان بيت ساحور وجميع الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وأعلن: «سوف نستمر في عدم دفع الضرائب الى الاسرائيليين، لأننا نعتبر انها فرضت علينا بصورة تعسفية» (**المصدر نفسه**).

من جانبها، شنّت القيادة الوطنية الموحدة حملة مزدوجة، رداً على الموقف الاسرائيلي في بيت ساحور، فأصدرت بلاغين، دعا احدهما الى اضراب لمدة خمسة أيام، يبدأ في الثامن من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩؛ وشنّ حملة تضامن في عموم المناطق المحتلة تحت شعار «دعم بيت ساحور البطلة» (داود كتّاب، «معركة ارادات في بيت ساحور»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦١، ٢٠/١٠/١٩٨٩، ص ١٠). وكانت القيادة السرية في البلدة وزّعت منشوراً حيّا صمود بيت ساحور، وشدّد على ضرورة عدم دفع أي ضريبة، الاّ للدولة الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

أثارت احداث بيت ساحور استياء في الاوساط الدبلوماسية الغربية المعتمدة في القدس، فقرر قناصل بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان وبلجيكا واسبانيا والسويد القيام بزيارة لبيت ساحور، للتعرّف على ما يجرى فيها؛ غير انهم فشلوا في مهمتهم، وأوقفوا عند حاجز صخري يقع عند الجهة الجنوبية للبلدة على طريق القدس ـ بيت لحم، حيث اخبرهم القائد العسكري الاسرائيلي في المنطقة انه تمّ اعلان بيت ساحور منطقة عسكرية مغلقة لـ «أسباب عملياتية»، ممّا اضطر قناصل الدول السبع الى العودة والعدول عن خطتهم (**جيروزاليم بوست**، ٨/١٠/١٩٨٩).

الاّ ان القنصل العام البريطاني في القدس قام بمحاولة ثانية، بعد يومين من ذلك، وتمكّن من دخول بيت ساحور، حيث سلك طريقاً خلفياً. وغادر البلدة بعد جولة قصيرة، حصل خلالها على أسماء ١٨ حرفياً صودرت وسائل انتاجهم التي يعتمدون عليها في معيشتهم (كتاب، **مصدر سبق ذكره**). وكان عدد من الشخصيات الفلسطينية قابل، بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٩، ممثلي ثماني دول غربية من القناصل المعتمدين في القدس، وعقد معهم اجتماعاً كان دعا اليه رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، الذي زار بيت ساحور، قبل يوم من الاجتماع، بصحبة المحامي رجا شحادة، من منظمة «الحق». وطلب الفلسطينيون، في الاجتماع، من قناصل الدول الغربية تحمّل مسؤولياتهم كممثلي دول موقعة على معاهدة جنيف، والسعي، لدى حكوماتهم، للعمل على توفير حماية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع من